خبراء يستبعدون قيام إسرائيل بهجوم عسكري على طهران

«الأوروبي» يقر حزمة من عقوباته على إيران.. غداً

العقوبات الاقتصادية أثرت بشكل كبير على عمل الصرافات الايرانية

لندن – «كونا»: استبعد خبير في الشأن الاسرائيلي ان تقدم تل ابيب على شن هجمات عسكرية ضد ايران معللا ذلك بتعقد الاوضاع الجيوسياسية في المنطقة والناجمة عما يعرف بـ«ثورات الربيع العربي» الذي افضى الى تغيرات كبيرة داخل الدول المحيطة باسرائيل.

وحذر مستشار شؤون الشرق الاوسط واسرائيل في المعهد الملكي للقضايا الدولية «تشاتهم هاوس» الدكتور يوسي ميكلبيرغ في تصريح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» من ان اسرائيل سترتكب اكبر خطأ في تاريخها اذا قررت تنفيذ ضربات عسكرية ضد ايران.

واوضح ان اية عملية من هذا النوع ستجر المنطقة بأكملها الى صراع خطير لا يمكن التنبؤ بنتائجه وعواقبه مضيفا ان «ايران لن تكون لقمة سائغة بالنظر الى قوتها وكبر مساحتها وتاريخها ايضا». ونبه ميكلبيرغ الذي يدير برنامج العلوم السياسية والعلاقات الدولية في معهد «ريجنز» في لندن الى انه لن يكون بمقدور اسرائيل تدمير البرنامج النووي الايراني عن اخره حيث ان طهران عمدت الى توزيع محطاتها النووية على نطاق واسع داخل اراضيها.

واكد ان العمليات العسكرية الاسرائيلية قد لا تقوى سوى على اعادة البرنامج النووي الايراني الى ما كان عليه قبل عامين او ثلاثة مضيفا ان الملف الايراني يحتاج الى سياسة ودبلوماسية اكثر ذكاء من المعتمدة في الوقت الحاضر.

وانتقد ميكلبيرغ سياسة رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو ولجوء هذا الاخير الى لغة التصعيد لاسيما في خطابه الاخير امام الجمعية العامة للامم المتحدة في نيويورك.

ولفت الى ان تل ابيب كانت في البداية تحاول بعث اشارات قوية الى المجتمع الدولي لحثه على التحرك السريع ازاء الملف النووي الايراني غير انه حذر في المقابل من ان لغة الخطاب التي تنتهجها اسرائيل اصبحت اكثر خطورة وسمحت بتصعيد لغة التهديد من الجانب الايراني ايضا.

وشدد على ضرورة ان يبتعد نتانياهو عن الخطابات التي توحي بأن حكومته ستلتزم بمهاجمة طهران حيث ان ذلك سيجعل من الصعب عليه مستقبلا التخفيف من حدة تلك اللغة او التراجع عن وعوده التي قطعها بشأن هذه القضية.

ويرى ميكلبيرغ الذي يحاضر ايضا في جامعة «بكينغهام» ان المجتمع الدولي بات بحاجة الى استصدار عقوبات وصفها بـ«الذكية» تستهدف قادة النظام الايراني واسماء محددة بهدف تحقيق الاثر المطلوب عوضا عن فرض عقوبات شاملة تلحق الاذى بالمواطن الايراني البسيط اكثر من تأثيرها على المسؤولين.

ويرى كذلك انه من الواجب محاولة بناء جسور التفاهم والاحترام مع ايران واعطائها مزيدا من فرص الحوار وبشكل يسمح بحلحلة الازمة تدريجيا ونقلها من مرحلة الى اخرى.

واكد ميكلبيرغ ان التغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الاوسط منذ العام الماضي والتي نجمت عما يعرف بالربيع العربي لم تعد في صالح اسرائيل لفتح ابواب حرب جديدة على نفسها خصوصا مع ايران.

واشار الى ان الاوضاع الامنية الخطيرة التي تعيشها سوريا واحتمال زوال نظام الاسد سيزيد الوضع تعقيدا بالنسبة لتل ابيب حيث ان الحدود مع سوريا تحت حكم عائلة الاسد كانت امنة في العقود الاربعة الاخيرة على الرغم من غياب معاهدة السلام بين البلدين.

واوضح ان الازمة السورية لديها تأثيرات مباشرة على لبنان وفلسطين وحتى ايران هذا الى جانب التغيرات السياسية التي شهدتها مصر والاردن كذلك مضيفا ان «المستقبل يبدو غامضا جدا ومن الصعب تصور قيام اسرائيل بشن هجمات عسكرية داخل ايران».

وعلى صعيد منفصل اتفق سفراء دول الاتحاد الاوروبي الجمعة على تشديد العقوبات المفروضة على ايران ولا سيما على التحويلات المالية للمصارف الايرانية وحظر واردات الغاز والتجارة، كما افادت مصادر دبلوماسية.

واوضحت المصادر لوكالة فرانس برس ان هذه الدفعة الجديدة من العقوبات سيقرها وزراء خارجية دول الاتحاد خلال اجتماعهم المقرر غدا الاثنين في لوكسمبورغ.

وقال دبلوماسي ان الاتحاد الاوروبي «سيقر خصوصا للمرة الاولى ضرب قطاع الاتصالات» ولا سيما مؤسسات هذا القطاع المشتبه بدعمها النظام ماليا. وسيتم تحديد هذه المؤسسات في وقت لاحق.

واضاف ان كل التحويلات المالية بين المصارف الاوروبية والمصارف الايرانية ستخضع لحظر مبدئي عندما تتخطى حدا ادنى «متدنيا نسبيا».

لكن سيكون ممكنا التماس ترخيص في بعض الحالات وخصوصا لدفع قيمة تحويلات تجارية قانونية كشراء المواد الغذائية والمعدات الطبية او لغايات انسانية.

وستمنع من جهة اخرى التأمينات المالية على التصدير القصير الاجل على غرار ما هو حاصل حاليا مع التأمينات المالية على التصدير المتوسط والطويل الاجل.

وسيمنع ايضا استيراد الغاز الايراني، ويؤثر هذا التدبير على حجم قليل الاهمية لكنه يضاف الى حظر استيراد النفط الايراني المطبق منذ يوليو.

وسيحظر ايضا تصدير اي مواد الى ايران يمكن ان تستخدم في البرامج النووية والبالستية الايرانية، كالفراقيت والالومينيوم.

ومن المقرر اتخاذ تدابير اخرى، كحظر تسجيل السفن الايرانية او تزويد ايران بناقلات نفط جديدة وتجميد ارصدة ثلاثين شركة جديدة تنشط خصوصا في المجال المصرفي والقطاع النفطي.

وتم التوصل الى هذا الاتفاق بعد مفاوضات طويلة خصوصا بسبب «التحديات القانونية» التي تطرحها التدابير المقترحة. لكن ايضا بسبب تردد بعض العواصم مثل ستوكهولم، بحسب مصادر دبلوماسية.

واقر الاتحاد الاوروبي في وقت سابق عقوبات مصرفية وتجارية على طهران. وكان اشد هذه العقوبات الحظر النفطي الذي فرضه الاتحاد والولايات المتحدة والذي دخل حيز التنفيذ في يوليو.

وتهدف هذه العقوبات الى حمل طهران على العودة الى طاولة المفاوضات مع مجموعة 5+1 «الولايات المتحدة، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا والمانيا».

وتطالب هذه المجموعة ايران بتعليق انتاجها لليورانيوم المخصب بنسبة 20 في المئة، وهو المستوى الذي يعتبر خطرا لقربه من اليورانيوم المخصب بنسبة 90 في المئة المستخدم في تصنيع القنبلة الذرية، وبارسال مخزونها الى الخارج والمغلق موقع تحت الارض يستخدم للتخصيب.

الا ان ايران ما تزال تؤكد انها لن تخضع للضغوط ولن تتخلى يوما عن برنامجها النووي الملموح الذي تشتبه القوى الغربية بوجود نوايا عسكرية وراءه رغم النفي المتكرر من جانب طهران.

يمنح أردوغان فرصة الاستعداد لـ«الرئاسية»

البرلمان التركي يوافق مبدئياً على تقديم موعد الانتخابات

أردوغان

انقرة – «وكالات»: أعطى البرلمان التركي موافقته المبدئية على تعديل دستوري يتيح تقديم موعد الانتخابات المحلية سنة اشهر في اجراء ينتظر اليه على انه يمنح رئيس الوزراء طيب اردوغان متسعا من الوقت استعدادا لقرار متوقع بخوض انتخابات الرئاسة.

وافق البرلمان على التعديل في ساعة متأخرة من مساء الجمعة باغلبية 360 صوتا وهو ما يقل عن نسبة الثلثين اللازمة لاقراره دون اجراء جولة ثانية من التصويت. وسيطرح التعديل في استفتاء خلال 60 يوما اذا لم يقرر الرئيس عبد الله جول اعادته لتصويت ثان. والانتخابات التي ستجري لاختيار رؤساء المجالس البلدية التي كان مقررا لها في الاصل مارس اذار 2014 هي المرحلة الاولى ضمن دورة انتخابات تشمل اجراء انتخابات رئاسية بعدها ببضعة اشهر وانتخابات عامة في عام 2015.

ورغبة أردوغان في خوض انتخابات الرئاسة سر علني بعد تعديلات دستورية منحت من يتولى منصب الرئيس صلاحيات تنفيذية بدلا من المنصب الشرفي الحالي.

وقال محللون ودبلوماسيون انه يريد تجنب ان تصبح الانتخابات المحلية استفتاء على حكمه.

بعد تبني مجلس الأمن قراراً صاغته فرنسا

.. التدخل العسكري يلوح في سماء مالي

نيويورك – «الامم المتحدة» – «أ.ف.ب»: تبنى مجلس الامن الدولي امس الاول بالاجماع قرارا يحث دول غرب افريقيا على توضيح خططها الخاصة بتدخل عسكري لاستعادة شمال مالي من اسلاميين متطرفين.

كما دعا القرار الذي صاغته فرنسا، بالتوازي الحكومة المالية والمتمردين الطوارق الى «البدء باسرع ما يمكن في مسار تفاوض ذا مصداقية».

وقال سفير غواتيمالا غيرت روزنتال الذي تراس بلاده مجلس الامن في شهر اكتوبر ان هذا القرار «خطوة اولى، كما أمل، باتجاه شيء اقوى» اي الاذن الرسمي من الامم المتحدة بتدخل عسكري كما تطلب باماكو. واضاف ان المجلس «لديه شعور بان الوضع في شمال مالي خطر ويستدعي تحركا سريعا لكن العملية بالغة التعقيد».

ويكلف القرار الامين العام للامم المتحدة بالعمل مع المجموعة الاقتصادية لبلدان غرب افريقيا والاتحاد الافريقي من اجل تقديم «توصيات مفصلة وقابلة للتنفيذ» في غضون 45 يوما بهدف تنفيذ تدخل عسكري. ويتعلق الامر بالخصوص بوضع «تصور للعمليات» والقوات وتقييم للكلفة. ولاعداد ذلك سيتقدم الامم المتحدة خبراء.

وسيحتاج الامر الى خطوة ثانية في افضل الحالات مع نهاية العام وعبر قرار دولي ثان ليسمح مجلس الامن الدولي بتفويض لنشر هذه القوة التي تحتاج باي حال الى عدة اشهر لتشكيلها. وسيتطلب الامر في البدء اعادة تاهيل جيش مالي الذي تاثر بانقلاب عسكري وبهزيمة امام متمردي الشمال.

واعلن مجلس الامن «استعداده للاستجابة لطلب السلطات» المالية حال حصوله على المعطيات الاستخبارية المطلوبة.

وفي الاثناء فانه يدعو الدول الاعضاء في الامم المتحدة والمنظمات مثل الاتحاد الاوروبي الى البدء في تدريب جيش مالي وتجهيزه والى «دعم التصدي للمجموعات الارهابية». ويعتزم الاتحاد الاوروبي ان يرسل على وجه السرعة 150 مدربا عسكريا وسيبحث الامر الاثنين وزراء خارجيته.

وقال دبلوماسي ان الامر يتعلق حتى الان بـ«ابقاء على هذه الاندفاعة وتعبئة المجتمع الدولي». واضاف دبلوماسي آخر «مبدئيا الامر سيتطلب سنة».

واكد الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند الجمعة اثناء زيارة لدكار ان «المجتمع الدولي كله سيكون الى جانب الماليين».

واعتبر هولاند ان قرار مجلس الامن «ينطوي على بعدين سياسي وعسكري» مشددا على ان «احدهما لا يستقيم من دون الاخر».

وندد القرار الدولي بانتهاكات حقوق الانسان في شمال مالي وطلب مجددا فتح طائلة العقوبة، «من المجموعات المتمردة المالية قطع روابطها مع المنظمات الارهابية» مثل القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي. كما دعا القرار السلطات المالية الانتقالية الى تسريع عودة النظام الدستوري من خلال «اجراءات ملموسة وجدول زمني دقيق».

وكانت باماكو طلبت رسميا من الامم المتحدة تفويضا «لقوة عسكرية دولية» من اجل انتشار قوات تابعة لدول غرب افريقيا في مالي لمساعدتها على اعادة السيطرة على شمال البلاد. ولم يتعهد الا عدد قليل من جيران مالي بالاسهام في القوة التي قد تضم ثلاثة آلاف رجل كما ان تمويلها يبقى غير واضح.

وطلب مجلس الامن منذ ستة اشهر تفاصيل حول هذا التدخل «الاهداف والقوات والقيادة والحاجات اللوجستية» من دون ان يحصل على اي جواب.

من جانبها قالت وزارة الخارجية الامريكية وخبراء ان الولايات المتحدة تدعم تدخلا عسكريا محتملا لدول غرب افريقيا في مالي من اجل طرد الاسلاميين المسلحين مثل تنظيم القاعدة لكن بشروط وبعد احلال الديمقراطية في باماكو.

واكدت وزارة الخارجية الامريكية في بيان ان الازمة في مالي ستحل «بمعالجة شاملة» على عدة جبهات. وتحدثت خصوصا عن «اعادة سلطة الدولة المالية على كل الاراضي ومواجهة التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وشركاؤه».

وفي مقابلة مع وكالة فرانس برس، طالب مساعد وزيرة الخارجية الامريكية لشؤون افريقيا جوني كارسن «بعودة حكومة منتخبة بطريقة ديمقراطية» قبل ابريل 2013 في مالي وتسوية «مصير الطوارق والازمة الانسانية».

بريطانيا تعتقل نجل الرئيس السابق لقرغيزستان

بشكيك – «أ.ف.ب»: اكدت الرئاسة القرغيزية امس ان نجل الرئيس القرغيزي السابق الذي لجأ الى لندن منذ اقصاء والده عن السلطة في 2010، اعتقل وقد يسلم للولايات المتحدة.

وكان الرئيس كرمان بك باكييف اطيح اثر تظاهرات كبيرة تم قمعها اوقعت نحو 100 قتيل. وكان نجله مكسيم الملاحق من قبل السلطة الجديدة بتهمة اختلاس الاموال واستغلال السلطة، طلب اللجوء السياسي في بريطانيا في يونيو 2010.

وقالت الرئاسة القرغيزية على موقعها الالكتروني «في 12 اكتوبر اعتقلت الشرطة البريطانية ماكسيم باكييف بناء لطلب السلطات القرغيزية والامريكية التي تتهمه بارتكاب جرائم خطيرة» من دون اعطاء تفاصيل اضافية.

وبما انه ليس هناك معاهدة لتسليم مجرمين بين قرغيزستان وبريطانيا «تدرس السلطات البريطانية احتمال تسليمه للولايات المتحدة».

واضافت ان «التشريع الامريكي ينص على عقوبة طويلة بالسجن للجرائم المتهم ماكسيم باكييف بارتكابها».

وماكسيم باكييف الملقب بـ«الامير» «34 سنة» اصغر ابناء الرئيس كرمان بك باكييف سنا، وتولى في عهد والده رئاسة وكالة التنمية والابتكار والاستثمار.

وكان مكلفا التفاوض بشأن عقود تموين القاعدة الامريكية في قرغيزستان بالوقود، القاعدة الخلفية الرئيسية للعمليات في افغانستان.

وبحسب شرطة الانتربول فانه ملاحق من محكمة بشكيك بتهمة الاختلاس.

وحاليا يلجأ والده في بيلاروسيا.

بينهم جندي ومدني من «الأطلسي»

أفغانستان: 6 قتلى بهجوم انتحاري في قندهار

قندهار – «افغانستان» – «أ.ف.ب»: افادت مصادر متطابقة امس ان جنديا ومدنيا من قوة التحالف التابعة للحلف الاطلسي واربعة عناصر من اجهزة الاستخبارات الافغانية قتلوا في هجوم انتحاري في ولاية قندهار جنوب افغانستان.

وتبنى يوسف احمدي الناطق باسم طالبان الهجوم الذي اوقع جرحى في صفوف القوات الاجنبية والافغانية، كما جاء في بيان صادر عن قوة الاطلسي «ايساف»، الذراع العسكرية للحلف الاطلسي في افغانستان.

وجاء في بيان لحكومة الولاية ان انتحاريا يرتدي سترة مفخخة فجر نفسه على اول حاجز تفتيش لأحد مكاتب اجهزة الاستخبارات المحلية، فاوقع اربعة قتلى وثلاثة جرحى بين اعضائه.

وفي تصريح لوكالة فرانس برس، قال جواد فيصل المتحدث باسم حكومة ولاية قندهار ان «القتلى كانوا امام نقطة التفتيش عندما فجر الرجل سترته». وقتل جندي من قوة التحالف ومدني في الحادث، كما ذكرت قوة ايساف التي لم توضح هل كان هذان الرجلان يعملان مباشرة لحساب قوة ايساف او هل كانا يعملان لحساب بلد عضو في التحالف، انما من خارج اطار قوة ايساف. ولا تحتسب بعض الوحدات، مثل القوات الخاصة لبعض البلدان، بين جنود قوة ايساف.

ونقل المصابون الى مركز طبي لقوة ايساف للمعالجة، كما قال المصدر نفسه. ولم تكشف هويات القتلى الاجانب. وقندهار هي من اكثر الولايات اضطرابا في افغانستان، حيث يستفيد عناصر طالبان من عدد كبير من الجواسيس بين السكان. والعمليات الانتحارية والقنابل اليدوية الصنع هي الاسلحة المفضلة للمتمردين الذين ينشطون في جنوب البلاد وشرقها. ورغم احدى عشرة سنة من الوجود الدولي وتمركز اكثر من 130 الف جندي اجنبي في افغانستان يضافون الى حوالى 350 الف جندي وشرطي افغاني، لم يهزم التمرد الذي تقوده حركة طالبان.

جنود دوليون خلال عملية ميدانية في افغانستان

.. و«مفخخة» تقتل وتصيب العشرات في باكستان

بيشاور – «باكستان» – «أ.ف.ب»: اعلن مسؤول ان هجوما انتحاريا بسيارة مفخخة اوقع 16 قتيلا على الاقل و30 جريحا في سوق مزدحمة في بلدة شمال غرب باكستان في المنطقة القبلية.

وقال مسؤول في الحكومة المحلية فخر الدين لوكالة فرانس برس ان «الحصيلة بلغت 16 قتيلا و30 جريحا».

والاعتداء الذي وقع في سوق دارة ادم خال كان يستهدف كما يبدو مكتبا للجنة سلام محلية تعمل على محاربة المتمردين.

واعلن وزير الاعلام في اقليم خيبر باكتونكوا معن افتخار حسين الذي اعلن في وقت سابق عن سقوط 13 قتيلا و23 جريحا، انه «هجوم انتحاري كان هدفه اللجنة المحلية للسلام».

ولم يتسن حتى الان تحديد عدد افراد هذه اللجنة الذين قتلوا لان القنبلة انفجرت في شارع مكتظ، واوقعت عددا من الضحايا من الاشخاص الذين كانوا يتسوقون.

واكد مسؤولان اخران الاعتداء وكذلك الحصيلة واوضحا ان الجرحى نقلوا الى مدن اخرى لتلقي العلاج حسب حالتهم، ولم تتبن اي جهة الهجوم كما قالا.

وتضم لجنة السلام عناصر سابقين من طالبان شكلوا ميليشيا تتبع اوامر المجلس المحلي للوجهاء والحكومة لمكافحة المتمردين كما اعلن عضو في اجهزة الاستخبارات الحكومية.

ودارة ادم خال الواقعة بين بيشاور وكوهات في المنطقة القبلية الباكستانية الخاضعة لشبه حكم ذاتي، كانت مسرحا لهجمات انتحارية واعتداءات نسبت الى طالبان.